



الهيئة المستقلة  
لحقوق الإنسان  
ديوان المظالم

## تقرير تقصي حقائق

وفاة النزير ناصر سليمان أبو عبيد

بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٢٢

قطاع غزة\_ شباط/فبراير ٢٠٢٣

## جدول المحتويات

٢	مقدمة:
٢	أولاً: معلومات حول المواطن ناصر أبو عبيد وظروف توقيفه
٣	ثانياً: ظروف التحقيق والاستجواب
٥	ثالثاً: الحالة الصحية خلال فترة احتجازه حتى وفاته
٧	رابعاً: الرواية الرسمية
٨	خامساً: متابعة الهيئة
١٠	سادساً: النتائج والتوصيات

## مقدمة:

تابعت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" حادثة وفاة المواطن ناصر سليمان أبو عبيد، ٥٢ عاماً، من مدينة دير البلح بالمحافظة الوسطى في قطاع غزة، أثناء احتجازه في مقر توقيف الشرطة العسكرية- أنصار، بعد نقله للمستشفى بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٤ إثر تدهور حالته الصحية، وأعلن عن وفاته بعد يومين من ذلك التاريخ.

وتعتبر الهيئة أن أي حالة وفاة تحدث لتزليل أثناء الاحتجاز هي وفاة محل اشتباه، تقتضي فتح تحقيق جنائي يطال الإجراءات التي أتتبع بحقة في عملية التوقيف والتحقيق، ومدى مراعاة هذه الإجراءات للقانون، وخاصة إمكانية تعرضه للتعذيب أو أي من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة، أو الإهمال الصحي أثناء احتجازه، لمعرفة حقيقة ما جرى وصولاً إلى تحديد ظروف الوفاة وأسبابها.

وقد تلقت الهيئة شكوى من عائلة التزليل المتوفي تطالب فيها بالتحقيق في ظروف وفاته، وضمن اختصاصها في متابعة ضمانات متطلبات صيانة حقوق الإنسان في عمل مختلف الدوائر والأجهزة في دولة فلسطين، وفي إطار الوصول للحقيقة قامت الهيئة بإعداد هذا التقرير لتقصي ملابسات حادثة الوفاة.

يستعرض التقرير معلومات حول المواطن ناصر أبو عبيد، وظروف توقيفه، وظروف التحقيق معه، وحالته الصحية خلال فترة احتجازه، ومتابعات الهيئة لواقعة الوفاة وموقف الجهات الرسمية، وأبرز النتائج التي توصلت إليها الهيئة، وتوصياتها.

## أولاً: معلومات حول المواطن ناصر أبو عبيد وظروف توقيفه

- المواطن ناصر سليمان أبو عبيد، من مواليد ١٩٧٠/٥/٢، من المحافظة الوسطى- دير البلح، وهو ضابط برتبة رائد تقاعد في شهر ٢٠٢٢/٤ من جهاز الأمن الوطني بغزة، متزوج، وكان يعيل أسرة مكونة من ٧ أفراد منهم ٣ ذكور و٢ إناث<sup>١</sup>.
- احتجزه جهاز مكافحة المخدرات بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٣، بموجب استدعاء بالحضور من قبل شرطة دير البلح، وفي نفس اليوم تم نقله إلى مقر الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في الجوازات بغزة، وذلك على خلفية تهمة التستر على مطلوبين وإيوائهم<sup>٢</sup>.
- وبتاريخ ٢٠٢٢/٩/٧ - أي بعد ٤ أيام من احتجازه - عُرض على هيئة القضاء العسكري، وتم إيداعه في مقر احتجاز الشرطة العسكرية، وبعد ٣٠ دقيقة من تواجده بالمقر، تم نقله إلى مقر شرطة مكافحة المخدرات في الجوازات بغزة لاستكمال التحقيق معه، ومكث في المقر إلى حين نقله بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١١، إلى مقر توقيف الشرطة العسكرية بغزة مرة أخرى.
- تدهورت حالته الصحية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٤، ونقل إلى قسم العناية المكثفة بمجمع الشفاء الطبي، وأعلن عن وفاته بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٦<sup>٣</sup>.
- ووفقاً لإفادة (أ، س) الذي احتجز معه حول ذات التهمة قال "نقلوني بالفعل أنا وناصر إلى مقر القضاء العسكري وكان التاريخ ٢٠٢٢/٩/٧، وعرضت على وكيل النيابة... وتقرر توقيفي لمدة ١٥ يوماً، وبعدها عرض ناصر وتقرر توقيفه

<sup>١</sup> شكوى العائلة للهيئة

<sup>٢</sup> المرجع السابق

<sup>٣</sup> شكوى العائلة للهيئة

بنفس المدة، ومن ثم نقلونا إلى مقر الحجز في الشرطة العسكرية، حيث طلبوا من إدارة الحجز التوقيع على استلامنا، وبعد التوقيع على استلامنا طلب محققو المكافحة من إدارة السجن أن يأخذونا مرة أخرى للجوازات مدة نصف ساعة ويرجعونا".<sup>٤</sup>

وبناء على ما سبق، يعتبر توقيف المواطن أبو عبيد لدى القضاء العسكري مخالفة للمعايير الدولية الخاصة بضمانات المحاكمة العادلة، حيث تم احتجازه وتوقيفه أمام جهة قضائية عسكرية رغم أنه مدني، والأصل أن تكون النيابة العامة هي صاحبة الاختصاص الأصلي في تحريك الدعوى الجزائية ضده في حال ارتكب أي مخالفة قانونية. واستندت الجهات الأمنية في تحويل ملفه إلى النيابة العسكرية للارتباط بقضية يختص بها القضاء العسكري وفقاً للقانون النافذة في قطاع غزة.

### ثانياً: ظروف التحقيق والاستجواب

لم تقابل الهيئة المواطن ناصر لمعرفة ظروف التحقيق معه والمعاملة التي تعرض لها، إلا أنها قد تمكنت من الحصول على إفادات قد تشير إلى تعرضه لظروف صعبة، خلال فترة احتجازه في مقر الإدارة العامة لمكافحة المخدرات التي بلغت ٨ أيام (من ٢٠٢٢/٩/٣ حتى ٢٠٢٢/٩/١١)، وفيما يلي تفاصيل تلك الإفادات استناداً لمصادرها:

#### المصدر الأول، إفادة النزيل (أ، س):

كان النزيل (أ، س) محتجزاً مع ناصر حول ذات التهمة، وتضمنت إفادته تعرض الأخير للتعذيب على أيدي محققين في الإدارة العامة للمخدرات خلال مدة احتجازه لديهم، ومما جاء في إفادته: "كان ناصر معي في نفس المقر ويتعرض لنفس أساليب التعذيب التي تعرضت لها، سمعته كثيراً وهو يصرخ من التعذيب، وشاهدته مرتين أثناء التحقيق مرة أثناء نقلنا إلى النيابة العسكرية، ومرة أخرى جمعي المحققون به لتطبيق الاعترافات أو مواجهتي باعترافات معينة".<sup>٥</sup> ورد في إفادته أساليب التعذيب التي تعرض لها حيث أفاد: "بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٤، تم نقلي إلى شرطة مكافحة المخدرات بالجوازات، وعند وصولي سلموني إلى غرفة التحقيق، وأجلسوني على كرسي، وكان ضابط تحقيق يجلس على كرسي المكتب، و٣ ضباط تحقيق يجلسون حول المكتب، سألني أحدهم عن حادث سليمان الأقرع، وأكدت عدم علاقتي بالحادث، وبعد التحقيق الأولي الذي استمر حوالي نصف ساعة صرخ علي أحدهم وقال "أنت كذاب"، وطلب من أحد المحققين الجالسين إحضار اللثام، واستجاب المحقق وأحضر كيس أسود من القماش ووضع على رأسي، ونقلني إلى مكان تحقيق آخر، أقدّر أنه يبعد حوالي ١٠ أمتار عن مكان المكتب، وفور وصولي إلى المكان، بدأ بتقييد يدي من خلف اسفل رجلي بطريقة الشواية (مد يدي للأمام بين رجلي مع القرفصاء وإدخال ماسورة معدنية تحت ركبتي، ومن ثم رفعها حتى تعلقت بالهواء وبدأت باللف وكأنها شواية) واستمر هذا الوضع المؤلم ٥ ساعات تقريباً من حوالي الساعة ١١:٠٠ مساءً حتى ٤:٠٠ صباحاً من اليوم التالي، وقد شعرت كأن كهرباء تسري في جسدي وبدأت أرتجف وأرتعش من شدة الألم ولم أشعر بأعصابي، وأثناء شبي بالشواية، كان أحد المحققين يجلس بجواري ويحقق معي عن الحادث وعن الشبابة من آل الأقرع، وكان المحقق يضع رجله على رأسي ليحركني بالدوران، ويعتمد إهانتني بتوجيه السباب والشتائم والتهديد إذا لم اعترف، وأثناء احتجازي وبعد حوالي ساعتين من الشبح طلبت من المحقق أن أشرب ماء فأحضر قارورة ورفع اللثام وطلب مني أن أفتح فمي وأخرج لساني وقال لي حرفياً (افتح تمك وأخرج لسانك عشان تشرب زي الكلب) وسكب المياه على لساني وعلى وجهي، وبعد حوالي نصف ساعة بدأت بالصراخ من الألم، فأحضر قطعة قماش مبللة بالماء

<sup>٤</sup> إفادة النزيل (أ، س)

<sup>٥</sup> إفادة النزيل (أ، س)

ووضعها على فهي محاولا خنقي واسكاتي، وبقيت مشبوحا ومرفوعا عن الأرض بطريقة ما يسمى الشواية حوالي ٥ ساعات ، بعدها أنزلني واغمي علي، فسكبوا علي جردل ماء وشعرت كأن الكهرباء تمس كل جسدي ارتعش وارتجف، ومن ثم نقلوني إلى زنزانة مجاورة حيث تم إلقائي بها وهي زنزانة يقدر مساحتها ١,٥×١ م ٢ ولا يوجد بها فراش ولا حمام، بها نافذة في أعلى الحائط المقابل للباب فتحتها حوالي ٢٠×٢٠ سم ٢، ومكثت بها طيلة نهار اليوم التالي، وكان يمر المحققون بين الحين والآخر ويوجهوا لي إهانات وشتائم (انتو جواسيس انتو بتخربوا البلد) وفي الليل (لا أعرف الساعة ولكن بعد اذان العشاء من ٢-٣ ساعات) أخذوني مرة أخرى لنفس المكان الموجود به الشواية، وتكرر أسلوب التعذيب بالشواية واستمر لمدة حوالي ٣ ساعات، وبنفس الأسلوب كان أحد المحققين يجلس أمامي ويضع رجليه على جسدي ويمرغ بالشواية، وكان يسأل أثناء التعذيب عن (وسيم وقيس الأقرع)، وبعدها نقلوني إلى نفس الزنزانة مرة أخرى، ولليوم التالي لم يحضروا لي أي طعام، وفي الصباح نقلوني إلى غرفة التحقيق الأولى (المكتب) واحضروا طعام عبارة عن رغيفين بهم جبنة، وخضعت لجولة تحقيق أخرى وكان عدد المحققين ٤ أفراد وتكررت نفس الأسئلة عن شباب عائلة الأقرع، وأسئلة أخرى تخص أشخاص آخرين ليس لهم علاقة بقضيتهم، واستمر التحقيق ساعتين، وبعدها أخبروني انهم سينقلوني إلى النيابة العسكرية وهددوني بالتعذيب اذا أخبرت النيابة بالتعذيب بما تعرضت له، وأني سأموت تحت التعذيب، ونقلوني بالفعل أنا وناصر إلى مقر القضاء العسكري بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٧، ...، وفعلا أعادونا الى الجوازات ووضعونا في الزنزانة، وفي نفس الليلة نقلونا الى غرفة التعذيب وقاموا بشبجي بنفس الأسلوب بطريقة الشواية حوالي ٣ ساعات، واستمر الحال ليومين آخرين، مع استمرار وتكرار والشبح والتعذيب المدة ما بين ساعتين إلى ثلاث ساعات، وبقيت على هذا الحال ٨ أيام متتالية (شبح بالشواية وشتائم وإهانة لفظية)<sup>٦</sup>.

وقد أكد (أ.س) انه قد استمع في مرات وأوقات متعددة من المتوفي ناصر أبو عبيد ما يتشابه ويتطابق بالضبط مع نفس صور التعذيب التي تعرض لها، وأن السحجات والكدمات الموجودة على جسدهما تتشابه على وجه التحديد علامات معصم اليدين وخلف الركبة.

### المصدر الثاني، إفادة راجح أبو عبيد (شقيق النزير المتوفي):

وجاء في إفادته: "علمنا من خلال متابعتنا لاحتجاز أخي ناصر أنه مكث في الإدارة العامة للجوازات حوالي ٨ أيام تعرض خلالها للتعذيب الشديد وهذا ما أكدته لنا خلال زيارتنا له بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٨ في مقر الشرطة العسكرية، وأكدته مرة أخرى أثناء مكوثه في مستشفى الشفاء بعدما ساءت حالته الصحية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٤، وأخبرنا أنه تعرض للشبح بطريقة الشواية (تقييد اليدين أسفل ركبتيه من الخلف ووضع ماسورة معدنية بينهما ورفع بطريقتة التعليق) عدة مرات على مدار أيام مختلفة، وتعرضه للإهانة أثناء التحقيق معه بتوجيه السباب والشتائم، ولم يتسنى لنا معرفة تفاصيل دقيقة حول التعذيب الذي تعرض له، ففي المرتين لم يتح لنا الحديث عن تفاصيل التعذيب ... ، ولكنه أكد لنا أنه تعرض للتعذيب الشديد بطريقة الشبح المذكورة"<sup>٧</sup>.

<sup>٦</sup> إفادة النزير (أ، س)

<sup>٧</sup> شكوى العائلة

المصدر الثالث، إفادة النزيل (ر، أ):

النزيل (ر، أ) شاركه الغرفة في مركز احتجاز الشرطة العسكرية، وجاء في إفادته لباحث الهيئة: "أبلغني ناصر بأنه تم احتجازه من قبل الإدارة العامة لشرطة مكافحة المخدرات في غزة - الجوزات، و خلال التحقيق معه تعرض للشبح بنظام الشواية مقيد اليدين والقدمين بحبال ووضع عصا بين الساقين"<sup>٨</sup>.

المصدر الرابع، إفادة النزيل (ب، ص):

أكد النزيل (ب، ص) الذي شاركه الغرفة في مقر الشرطة العسكرية في إفادته لباحث الهيئة تعرضه للتعذيب حيث ذكر: "بمجرد وصول ناصر أبلغني أنه مكث مدة أسبوع رهن التحقيق لدى الإدارة العامة لشرطة مكافحة المخدرات في غزة- الجوزات، ... وأبلغني أنه قد تعرض للتعذيب الجسدي خلال التحقيق (الشبح مقيد القدمين) وكشف لي عن ساقيه، وشاهدت جروح سطحية على الجلد وازرقاق وتحديداً في منطقة الساقين من الخلف "التجويف خلف الركبة" في كلتا الساقين، وكان التعذيب مستمر حتى يعترف بالتستر على متهمين فارين من الشرطة من عائلة الأقرع كانوا في ضيافته"<sup>٩</sup>.

من خلال الإفادات السابقة يتضح أن :

هناك شهادات قد تشير لتعرض المتوفى أبو عبيد إلى انتهاك الحق في السلامة الجسدية، الأمر الذي يستوجب فتح تحقيق في ظروف التحقيق معه من قبل الإدارة العامة لشرطة مكافحة المخدرات في غزة.

### ثالثاً: الحالة الصحية خلال فترة احتجازه حتى وفاته

اطلعت الهيئة على الملف الصحي للمواطن ناصر خلال فترة احتجازه لدى الشرطة العسكرية وقابلت الممرض المسؤول عن العيادة التي تواجد فيها، ومما قيد في الملف:

- أنه لا يعاني من أمراض سابقة.

- وجود سحجة في ساقه اليسرى عند استلامه.

وقد ذكر شقيقه راجح أبو عبيد في شكوى العائلة للهيئة أنه لم يكن يعاني من أمراض مزمنة أو يتلقى علاجاً بشكل مستمر، وأضاف في إفادته: "قبل وفاته بحوالي ١٠ أيام كان ناصر يعاني من آلام في الصدر، ومن ضيق التنفس وسعال وبلغم يصاحبه دم أحياناً، وطلب من إدارة المركز عدة مرات نقله إلى المستشفى، ولكن لم تتم الاستجابة، وكان واضحاً مستوى الإهمال الطبي في حالته حيث أن الإعياء والتعب كان واضحاً عليه، وكان يتم عرضه على طبيب العيادة وبدوره كان يعطيه مسكناً ويقول له "حالتك لا تستدعي مستشفى، وأثناء مرافقة شقيقه له في المستشفى لاحظ تجمّعاً دموياً خلف ركبتيه من آثار الشبح، وعلى معصبي يديه من أثر القيود"<sup>١٠</sup>.

<sup>٨</sup> إفادة النزيل (ر، أ)

<sup>٩</sup> إفادة النزيل (ب، ص)

<sup>١٠</sup> شكوى العائلة

وقد وثقت الهيئة معلومات حول ظروف ناصر الصحية من الإفادات التالية:

١- إفادة النزيل (أ، س): بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١١ وفي حوالي الساعة ١٠:٠٠ صباحاً وبعد انتهاء التحقيق معنا قاموا بنقلي أنا وناصر إلى مركز احتجاز الشرطة العسكرية وقيدوا أيدينا بنفس الكلبشات الحديدية، وعند وصولنا أدخلونا فوراً إلى الزنازين كل على حدة، دون أن يجري لنا الفحص الطبي الروتيني، وكنت في حالة إعياء شديدة، ورغم ذلك لم يفحصنا أي طبيب، وبعد مكوثنا يومين في الزنازين، نقلونا إلى الغرف كنت في الغرفة رقم ١١، وناصر في الغرفة رقم ٢، مكثت حوالي أسبوع، ومن ثم نقلوا ناصر إلى غرفتي، ومكثنا سوياً حوالي ٥ أيام"، وأضاف: "كان يتم نقلنا إلى عيادة السجن وكان الطبيب يعطينا مسكنات فقط، وطلبت من طبيب العيادة ضرورة نقل ناصر إلى المستشفى، فأخبرني الطبيب أن حالته لا تستدعي نقله إلى المستشفى، وبدأت حالة ناصر تسوء وتتفاقم ويشعر بالاختناق وضيق النفس، وكان يطلب من جميع النزلاء في الغرفة عدم التدخين وعدم الطبخ في الغرفة، وكنت أشاهده بشكل يومي حتى نقله إلى غرفة (٨)، بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٤ تم نقل ناصر إلى المستشفى حيث أخبرني شاويش الغرفة أنه لم يستطع التنفس وحالته ساءت، وكنت أتابع حالته بالاتصال هاتفياً مع ابنه كريم، وأخبرني بأن حالته صعبة جداً، حتى توفي بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٦".<sup>١١</sup>

٢- إفادة النزيل (ب، ص): "خلال الفترة التي أمضاها في غرفتي خرج إلى عيادة المركز ٣ مرات بسبب شعوره بألم في المعدة، والجروح التي على الساقين، وكان يحصل على أدوية للمعدة ومسكن للألم، وكان يقدم طلبات للحصول على العلاج خلال فترة الليل (حسب نظام المركز) وفي صباح اليوم التالي يتم عرضه على طبيب المركز".<sup>١٢</sup>

٣- إفادة النزيل (ر، أ): "عندما دخل الغرفة في اليوم الأول كان يشكو من ألم في الصدر وصعوبة في التنفس، وكان دائماً يقوم بالضغط بيده على صدره بحركة دائرية، وكان في أوقات الليل يبكي بشكل متقطع، وخلال هذه المدة نزل إلى عيادة المركز مرتين، وفي كل مرة كان يعود فيها من العيادة يكون معه أدوية يتناولها في ذات اليوم، ولم يطرأ أي تحسن على حالته الصحية بعد تناول العلاج، وكانت حالته الصحية تزداد سوء يوماً بعد يوم، وعندما لاحظ النزلاء وشاويش الغرفة محمود عرفات أن حالة النزيل ناصر أبو عبيد تسوء قاموا بإبلاغ شاويش المردوان بذلك مرتين خلال هذه المدة، وحينها كان يتم إخراجهم من الغرفة إلى (الفورة)، ويمكث فيها لمدة ساعة أو ساعتين ثم يعود مجدداً".<sup>١٣</sup>

٤- إفادة النزيل (ع، ش): "حسب ذاكرتي أنه راجع العيادة حوالي ٣ مرات وكان أحياناً يقول أنه يشكو من ضيق في التنفس وألم في الصدر، وقد وفرنا له مروحة نظراً للرطوبة والحرارة العالية في الغرفة".<sup>١٤</sup>

٥- إفادة النزيل (م، ع): "تم إحضار ناصر إلى الغرفة التي أتواجد بها يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٢/١٠/٥ ومكث فيها لمدة يومين، وحضر إلى هذه الغرفة كونها من الغرف المميزة ولا يوجد فيها اكتظاظ، وغادر منها بعد يومين بناءً على طلبه، حيث طلب تحويله إلى غرفة مخصصة لكبار السن، وخلال تواجده معي لاحظت أنه يعاني من ألم في الصدر والمعدة، وفي إحدى المرات نزلت معه إلى عيادة المركز ودخل بمفرده إلى العيادة، وبعد خروجه كان معه حبتين لتسكين الألم، وسمعت أنه طلب من العيادة الخروج إلى عيادة خاصة للعلاج على نفقته كونه لم يطرأ أي تحسن على حالته الصحية، وكانت حالته تزداد سوء يوماً بعد يوم، ولم يستطع النوم طوال الليل".<sup>١٥</sup>

<sup>١١</sup> إفادة النزيل (أ، س)

<sup>١٢</sup> إفادة النزيل (ب، ص)

<sup>١٣</sup> إفادة النزيل (ر، أ)

<sup>١٤</sup> إفادة النزيل (ع، ش)

<sup>١٥</sup> إفادة النزيل (م، ع)

٦- إفادة النزيل (أ، س): " تم نقل النزيل ناصر إلى الغرفة رقم (٨)، بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٩ ولاحظنا خلال هذه المدة حالة إعياء وتعب عام تظهر على ناصر، وبتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٤ وفي حوالي الساعة ٣:٠٠ صباحاً شاهدنا ناصر وهو يتمشى بالغرفة ولا يستطيع النوم، واضعاً يده على صدره من الناحية اليسرى، وبعد ذلك جلس على سريريه وأشار بيده إلى باب الغرفة ولم يستطع الكلام، فقام أحد النزلاء (بالنداء على ضابط الأمن المناوب ويدعى (أبو عمار)، فحضر بسرعة وفتح الباب وأخرجه إلى العيادة، وخلال فترة تتراوح من ٥-٧ دقائق تم نقله بواسطة سيارة الشرطة إلى (مجمع دار الشفاء الطبي) قسم القلب والشرايين تحت حراسة الشرطة العسكرية<sup>١٦</sup>.

٧- إفادة مختار العائلة خليل أبو عبيد: "أبلغنا صبيحة يوم الجمعة ٢٠٢٢/١٠/١٤ من قبل الشرطة العسكرية بنقل ناصر لمستشفى الشفاء، وقد توجهنا للمستشفى على الفور، وتمكننا من مقابلة ناصر لمدة خمس دقائق، حيث أخبرنا أنه يعاني منذ عشرة أيام من ألم حاد في الصدر، وطلب نقله للمستشفى دون استجابة".

٨- إفادة شقيقه راجح أبو عبيد: "في حوالي الساعة ٥:٤٠ مساءً يوم ٢٠٢٢/١٠/١٤ قامت الشرطة العسكرية بتسليم مهمة مرافقة المواطن لأسرته ومنحه إجازة- مرضية، ومكث في القسم حتى تاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٦، الساعة ٦:٠٠ صباحاً عندما أعلن عن وفاته بسبب (جلطة قلبية حادة، ونزيف رئوي وفشل في جهاز التنفس) بعد أن مكث في قسم العناية المكثفة لمدة يومين حيث أعلن عن وفاته".

### ومن الإفادات السابقة يتضح مايلي:

- زار النزيل ناصر العيادة عدة مرات، وذلك وفقاً للإفادات التي حصلت عليها الهيئة.
- عانى النزيل من حالة إعياء وتعب عام وكان يشكو من ألم في الصدر وصعوبة في التنفس والإعياء والتعب، وكان يقوم بالضغط بيده على صدره بحركة دائرية باستمرار.
- قيد في ملفه الطبي وجود سحجة في باطن ساقه اليسرى.
- لم تتعامل الشرطة العسكرية بجدية مع شكاوى النزيل ناصر خلال فترة احتجازه لديها، ولم تقدم له العناية الطبية الملائمة، ولم تجرى له الفحوصات الطبية الكافية، وكان هناك حاجة لعرضه على طبيب مختص بالأمراض الصدرية والتنفسية خارج عيادة المركز.
- الحالة النفسية للنزيل كانت سيئة حسب ما أفاد بعض النزلاء الذين كانوا معه، ومما كان يدل على ذلك البكاء وعدم النوم ليلاً والقلق والتوتر الدائم.

### رابعاً: الرواية الرسمية:

- إدارة مركز توقيف الشرطة العسكرية: بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٦ اجتمع باحثو الهيئة مع مدير الأمن بمركز توقيف الشرطة العسكرية والذي أفاد أن النزيل المذكور تم استلامه من قبل جهاز مكافحة المخدرات بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٧ وتوقيفه من هيئة القضاء العسكري على خلفية تهمة إيواء هاربين، وأنه كان يجري اتصالات مع عائلته بشكل يومي باستثناء يوم الجمعة، وقد زاره ذووه مرتين زيارة خاصة إضافة لعدة زيارات عبر الشبك. وأنه لا يعاني من أمراض مزمنة ولم يسجل في سجله الطبي أنه طلب مقابلة طبيب.

<sup>١٦</sup> مذكرة التوثيق

• وزارة الداخلية:

أصدرت وزارة الداخلية بقطاع غزة بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٢٢ تصريحاً على لسان الناطق باسمها إياد اليزم مفاده أن النزير (ن، ع) ٥٢ عاماً من سكان دير البلح توفي صباح يوم الأحد الموافق ١٦/١٠/٢٠٢٢ بعد أن نقل فجر يوم الجمعة الموافق ١٤/١٠/٢٠٢٢ لمستشفى الشفاء بغزة بعد شعوره بالإعياء، وبحسب إفادة التقرير الطبي فإن الوفاة بسبب مضاعفات إصابته بجلطة قلبية علماً بأن المذكور، وهو عسكري متقاعد من الأمن الوطني بغزة، كان موقوفاً لدى الشرطة العسكرية منذ (٧ سبتمبر) الماضي، بتهمة التستر على مطلوب هارب وإيوانه، وقد قررت وزارة الداخلية والأمن الوطني فتح تحقيق في ظروف الوفاة.

• لجنة التحقيق:

التقى طاقم الهيئة مع أعضاء لجنة التحقيق التي شكلتها وزارة الداخلية من موظفي مكتب المراقب العام لوزارة الداخلية بتاريخ ٢٠/١١/٢٠٢٢ لإطلاعهم على نتائج التحقيق الذي أجرته الوزارة، والتي خلصت إلى صحة الإجراءات القانونية التي تمت خلال توقيف المواطن ناصر، كما تبين أنه لم يتم الضغط عليه أو المساس بسلامة جسده خلال التحقيق، وذلك من خلال الإفادات وشهادات الشهود والملف الطبي لناصر، وأنه تم حفظ الملف باعتبار الوفاة طبيعية ونتيجة عن احتشاء حاد في عضلة القلب ونزيف ونقص حاد في الأكسجين وفشل في الجهاز التنفسي.

خامساً: متابعات الهيئة

١- المتابعات الطبية:

- فور علمها بخبر الوفاة بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٢٢ توجه فريق الهيئة لمجمع الشفاء الطبي، وتمت مقابلة عائلة النزير المتوفي ناصر أبو عبيد وإبلاغهم برغبة الهيئة في المشاركة في تشريح الجثة، إلا أن العائلة قررت عدم تشريح الجثة، ووقع شقيقه راجح على إقرار بعدم التشريح في مستشفى الشفاء بغزة بناء على قرار العائلة وعلى مسؤوليتها، واستلمت العائلة الجثة بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٢٢ وشرعوا بمراسم الدفن مساء نفس اليوم.
- قابل ممثلو الهيئة الممرض المسؤول عن العيادة في مقر احتجاز الشرطة العسكرية بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٢٢ وأطلعهم على ملف ناصر الطبي، وتبين أنه لا يعاني سابقاً من أي أمراض، ومقيد في ملفه الطبي وجود سحجة في ساقه اليسرى عند استلامه، وحسب السجل الطبي لناصر في مقر التوقيف فإنه لا يعاني من أمراض مزمنة، مع العلم أنه حسب إطلاع الهيئة وتوثيقاتها، لا يوجد في ملفه أي رصد لحركة مقابلات لطبيب العيادة.
- ومن خلال الاطلاع على تقرير الوفاة تبين أن سبب الوفاة جلطة قلبية، ونزيف في الرئتين، وفشل في الجهاز التنفسي، وحسب إفادة عضو في النيابة العسكرية تبين وجود تخثر دموي في الساق ولكن من غير الواضح هل هي وريدية أم شريانية، أفضت لانتقالها للصدر ومن غير الواضح عند انتقالها للصدر هل كانت الجلطة قلبية أم رئوية. مع العلم أن النزيف الرئوي وفشل جهاز التنفس من الممكن حدوثه في حال وجود جلطة قلبية أو رئوية.<sup>١٧</sup>

<sup>١٧</sup> تقرير طبيب الهيئة

## ٢- المتابعات مع الجهات الرسمية

- توجه ممثلو الهيئة بتاريخ ١٦/١٠/٢٠٢٢ إلى مقر توقيف الشرطة العسكرية لمقابلة الإدارة وعدد من النزلاء للحصول على إفادات حول أوضاع النزير ناصر أبو عبيد.
- أفادت إدارة مركز توقيف الشرطة العسكرية أنه كان موقوفاً بقرار قضائي بتهمة التستر على هارب وإيوائه، وملفه الطبي خالٍ من الأمراض المزمنة والعادية، وقد كان يسمح له بالاتصال اليومي عدا يوم الجمعة، وسمح لذويه بزيارته زيارة خاصة مرتين خلال فترة احتجازه، وزيارات أخرى على الشبك، كما أن النزير لم يطلب طوال فترة احتجازه العرض على طبيب، ولم يشترك من أي أمراض أو أعراض مرضية<sup>١٨</sup>.
- توجهت الهيئة بمخاطبات للنائب العام والنائب العام العسكري ووكيل وزارة الصحة بقطاع غزة بتاريخ ١٧/١٠/٢٠٢٢، بشأن تزويدها بنسخة عن الملف الطبي للمواطن أبو عبيد وتقارير الطب الشرعي المتعلقة بالوفاة.
- توجهت الهيئة بخطاب لوكيل وزارة الداخلية بتاريخ ١٧/١٠/٢٠٢٢ بشأن تشكيل لجنة تحقيق مستقلة في ظروف وفاة المواطن ناصر أبو عبيد ونشر نتائج التحقيق على الملأ.
- أصدرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٢٢ تصريحاً صحفياً أشارت فيه إلى خطورة الحادثة وأنها ستقوم بإجراء تحقيق في الموضوع، وطلبت النيابة العامة بمباشرة تحقيقها في الحادثة، خاصة بعد توثيقها معلومات تشير إلى تعرض المواطن أبو عبيد للتعذيب والإهمال الطبي منذ احتجازه حتى نقله إلى المستشفى. كما أكدت على مطلب عائلته بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة تكون العائلة ممثلة فيها، وإعلان النتائج على الملأ<sup>١٩</sup>.
- توجهت الهيئة بمخاطبات للنائب العام بقطاع غزة ومراقب عام وزارة الداخلية بتاريخ ١٩/١٠/٢٠٢٢، بشأن تزويدها بنسخة عن ملف إجراءات ونتائج لجنة التحقيق في ملابسات وفاة المواطن أبو عبيد الموقوف لدى مركز توقيف الشرطة العسكرية وتقارير الطب الشرعي المتعلقة بالوفاة.
- تلقت الهيئة رداً من النيابة العامة بغزة بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٢٢ يفيد أن الملف الخاص بقضية المواطن ناصر من اختصاص القضاء العسكري وليس النيابة العامة.
- تلقت الهيئة رداً من وزارة الصحة بغزة بتاريخ ١/١١/٢٠٢٢ مفاده أن ملفات المرضى خاصة وسرية ويتم تصويرها استناداً لحكم من المحكمة المختصة أو بناءً على كتاب من النائب العام، وبخصوص تقرير الطب الشرعي فهو من اختصاص وزارة العدل كون دائرة الطب الشرعي تتبع لها.
- توجهت الهيئة بمخاطبة لوكيل وزارة الداخلية بغزة بتاريخ ٦/١١/٢٠٢٢ للمطالبة بتزويدها بنسخة عن ملف إجراءات ونتائج لجنة التحقيق في ملابسات وفاة المواطن أبو عبيد، وتم اطلاع الهيئة على نتائج التحقيق من قبل مكتب المراقب العام بتاريخ ٢٠/١١/٢٠٢٢.

<sup>١٨</sup> مدير أمن الشركة العسكرية

<sup>١٩</sup> تصريح صحفي بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٢٢

## سادساً: النتائج والتوصيات

### النتائج

١. أوقفت هيئة القضاء العسكري المواطن أبو عبيد واحتجزته في مقر توقيف الشرطة العسكرية، على الرغم من أنه مدني بحكم القانون، والتهمة الموجهة إليه جنائية ومن اختصاص النيابة العامة.
٢. لم يتم مراعاة المدد القانونية في توقيف أبو عبيد حيث تم احتجازه في مقر الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لمدة ٤ أيام قبل عرضه على النيابة العسكرية.
٣. هناك مؤشرات على تعرض المواطن أبو عبيد للتعذيب خلال فترة احتجازه لدى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بغزة على مدار ٨ أيام، مما قد يشير إلى شبهة جريمة التعذيب.
٤. الموقوف ناصر تمت إعادته للتحقيق لدى جهاز مكافحة بالرغم من أنه مقيد على سجلات الشرطة العسكرية.
٥. تبين وجود تقصير في التعامل مع الحالة الصحية للنزيل المذكور حيث أنه طلب عرضه على طبيب أكثر من مرة لكن لم يتم التعامل بجدية مع طلبه.
٦. الملف الطبي للنزيل في مقر احتجاز الشرطة العسكرية لا يشتمل على جميع التفاصيل الفعلية الشاملة لوضع النزيل الصحي، والمركز لا يوجد به مختص نفسي لمتابعة الحالة النفسية للنزلاء.
٧. بوقوع حادثة وفاة المواطن أبو عبيد ترتفع عدد حالات الوفاة داخل مراكز الاحتجاز في قطاع غزة منذ العام ٢٠١٥ وحتى تاريخ صدور هذا التحقيق ديسمبر/٢٠٢٢ إلى (٩) حالات وفاة، من بينها حالتان حدثتا داخل مقر توقيف الشرطة العسكرية خلال العام ٢٠٢٢.

### التوصيات:

١. نشر نتائج التحقيقات التي أجرتها الجهات الرسمية على الملأ، بما يُعزز شفافية التحقيق ويضمن إعمال الحق في الحصول على المعلومات، ويُؤسس لنظام المساءلة الفاعلة.
٢. فتح تحقيق جنائي مع أفراد مكافحة المخدرات المشتبه بممارستهم تعذيب النزيل أبو عبيد خلال فترة التحقيق معه.
٣. ضرورة التزام وزارة الداخلية في قطاع غزة بالمتابعة الطبية الفاعلة للنزلاء، واعتبار ذلك أولوية، وتوفير كل الإمكانيات من مستلزمات طبية وكادر مؤهل وتواجد طبيب طوارئ، وضبط سجلات النزلاء الطبية.
٤. ضرورة عرض المدنيين أمام قاضيهم الطبيعي وتوقيفهم من قبل النيابة العامة صاحبة الاختصاص الأصيل في القضايا المدنية وتحريك الدعوى الجزائية.
٥. مساءلة ومحاسبة المسؤولين في مركز الاحتجاز حول التقصير في متابعة الحالة الصحية للنزيل ناصر أبو عبيد.
٦. عمل مراجعة شاملة للواقع الطبي والتدابير الطبية داخل مراكز الاحتجاز من خلال إشراف الكادر الطبي على مدار الساعة في كل مركز احتجاز، وتوفير أطباء ومختصين نفسيين.
٧. النظر بجدية لتكرار حالات الوفاة داخل مقر توقيف الشرطة العسكرية، وإعادة النظر في الظروف المعيشية والصحية داخل المركز، ومدى تأهيله لاستيعاب الأعداد المتزايدة التي يتم احتجازهم فيه.
٨. تتحمل وزارة الداخلية المسؤولية التقصيرية، وتعويض ذوي الضحية بما يتناسب وحجم الضرر الناجم عن الواقعة، وتتوازي مع التعويضات المتعارف عليها في مثل تلك الحالات.

٩. التشديد على ضرورة قيام الجهات الرقابية المكلفة بالرقابة على مراكز الاحتجاز بدورها الرقابي بفاعلية، بما يضمن السلامة والأمن واحترام القانون.
١٠. وقف وزارة الداخلية في قطاع غزة عرض المدنيين على القضاء العسكري لمخالفته للاتفاقيات والمعايير الدولية المتعلقة بضمانات المحاكمة العادلة، وتعارضه مع مبادئ العدالة الواردة في القانون الأساسي الفلسطيني، ومخالفته لما تنص عليه المادة (٣٠) منه.

انتهى،،